

المدير العام للهيئة جزم بأن مشاريع التعويضات البيئية ستبدأ هذه السنة خصوصاً ما يتعلق بالبحيرات النفطية والمحميات

## المضحي لـ «الأبناء»: أعد موظفي «البيئة» بعدم التوقف حتى إقرار كادر مالي مناسب لهم أسوة بـ «الصناعة»

دارين العلي

عناوين متعددة تحملها استراتيجية عمل الهيئة العامة للبيئة التي وضعها مدير عام الهيئة د. صلاح المضحي وأبرزها

ضخ الدماء الجديدة عبر التغيير الديمقراطي والانفتاح على الإعلام للتواصل مع المجتمع وخلق روح

العمل الجماعي في الهيئة وترتيب البيت الداخلي وتحقيق الحوافز للموظفين ونشر التوعية البيئية

وتفعيل القوانين وربما هي عناوين كثيرة ولكن بوادئ نتائجها بدأت في الظهور - وفق المضحي - على

عمل الهيئة خصوصاً في نجاح الحملات التفتيشية في الشعبة الغربية وفي التعامل مع مشكلة مشرف

مشيرا إلى أن التفاني الذي يظهره موظفو الهيئة يستاهل إقرار كادر مالي في ظل افتقار السلطتين التشريعية

وال تنفيذية بأن ما يقوم به الموظفون يفوق بأضعاف المردود المالي الذي يحصلون عليه.

وإذ وعد المضحي بأنه لن يتوانى في متابعة هذا الملف حتى يتم حصول حقوق الموظفين ومساواتهم بموظفي الهيئة العامة

للصناعة أكد على بدء عمليات التفتيش في الشيوخ الصناعية قريبا بهدف رصد المخالفات وكذلك وضع حد للوصلات الخفية

غير القانونية على مجرور الغزالي الذي يصب في جوف الكويت ما يسبب ضرراً على مياه الجوف.

وبالنظر إلى التأخير الذي يصيب تنفيذ عمل مشاريع التعويضات البيئية جزم المضحي بأن السنة الحالية ستشهد تنفيذ بعض هذه المشاريع

وخاصة المتعلقة بالبحيرات النفطية والمحميات. وبما أن برنامج عمل الحكومة واعد ووليء بالمشاريع الإنشائية فلا بد أن الهيئة ستقوم بدراساتها

للمردود البيئي لهذه المشاريع التي تبلغ - وفق المضحي - للسنة الأولى من الخطة 800 مشروع حوالي 134 منها إنشائي ويحتاج إلى دراسة

المردود البيئي. ستبدأ الهيئة بدراساتها فور ورود التفاصيل عنها إليها.

هذه القضايا وغيرها الكثير كانت محور الحديث في اللقاء الخاص الذي أجرته «الأبناء» مع المضحي تحدث فيه عن مختلف القضايا البيئية وفيما

يلي التفاصيل:



قد يؤثر على عمليات التنفيذ ولكن ولله الحمد هناك استقرار سياسي اليوم ما بين الحكومة والمجلس وهذا سيساعد في أنجاز جميع المشاريع.

بيئياً ما الأسلوب الأمثل لمعالجة البحيرات النفطية؟

فسي البداية يجب أن يتم شطف النفط الموجود في البحيرات ثم تأتي لمعالجة التربة وهناك عدة طرق وستتم الاستفادة من كل الطرق المعتمدة والمجربة عالمياً مثل التسخين أو الخلط ولن نسمح بأن يتم استخدام طرق غير مجربة ومعتمدة عالمياً فلدينا المبالغ وليس هناك أي موقات روتينية وبالتالي فإن ذلك سيساهم في تقدم العديد من الشركات من خارج الكويت وداخلها وسيعطي الفرصة لاختيار الأفضل في عملية إعادة التأهيل.

من ستكون عملية الإشراف على اختيار الشركات وتنفيذ المشاريع؟

اللجنة التي ستشرف على المشاريع الخمسة الخاصة بالتعويضات ستكون متخصصة في كل قطاع على حدة فمثلاً اللجنة التي ستشرف على مشاريع القطاع النفطي ستكون من القطاع النفطي وسيكون هناك عضو في هذه اللجنة من الهيئة العامة للبيئة وكذلك طلبت اللجنة المركزية من الجهات المعنية بتنفيذ المشاريع تشكيل فريق من أصحاب القرار وقد تشكل هذا الفريق في الهيئة برئاسة نائب المدير العام الكلبان على حيدر وكذلك سيحصل في القطاع النفطي وفي وزارة المالية وهيئة التعويضات وستكون مسؤولة هذه الفرق الإشراف على التنفيذ وهذا التنسيق مهم جداً لأنه يساهم في سير العمل بسهولة.

إلى أين تتجهي أن توعية بيئية وهي شبه غائبة؟

أعتني أن نصل إلى مرحلة يسهل فيها المجتمع عمل الهيئة العامة للبيئة من خلال تطبيق القوانين والإشراطات البيئية دون أن نفعّل نحن الضبطية القضائية وهذا مهم جداً إذا كان لدى الإنسان وعي ذاتي بالالتزام بالقوانين البيئية دون أن يلزمه أحد بها.

ولكن ذلك يحتاج إلى توعية بيئية وهي شبه غائبة؟

نعم اعترف بأن هناك قصوراً من جانبنا في هذا الشأن ولكن عما قريب سيتم افتتاح أول مركز للتوعية البيئية في الزهراء بالتعاون مع وزارة التربية سيخصص لرياض الأطفال والمرحلتين الثانوية والابتدائية وسيستقبل يوميا طلبة المدارس بهدف نشر التوعية البيئية التي تغطي ثمارها لو بدأت مع الجيل الناشئ وسيتم الانتهاء منه استضافة أكبر عدد ممكن من المدارس وسنجرّب هذا الأسلوب خلال المرحلة المقبلة ولو شعرنا بأننا بحاجة لخطوة أكبر فلا شك سنحاول إدخال التربية البيئية في المناهج التربوية ومن خلال المركز الوضع سيكون أفضل بكثير مما هو حالياً كذلك نحن نقوم بدورنا في القطاع الخاص في مجال التوعية البيئية وقريباً سيتم البدء بحملة موسعة مع إحدى شركات الاتصالات التي قدمت مبادرة بشأن النفايات الإلكترونية بهدف إعادة تدوير الهواتف وستشكل أهمية كبيرة في مجال التوعية البيئية.

بما أن طلاب المدارس هم الفئة المستهدفة فلما لا يتم إدراج التربية البيئية في المناهج؟

نحن نأمل ذلك ولكن لكي ننجح في أي أمر يجب أن تبدأ به خطوة تلو الخطوة ونحن الآن في هذا المركز سندعو المدارس المختلفة يوميا والهدف إيصال التوعية البيئية للأطفال وسنحاول خلال العام الدراسي استضافة أكبر عدد ممكن من المدارس وسنجرّب هذا الأسلوب خلال المرحلة المقبلة ولو شعرنا بأننا بحاجة لخطوة أكبر فلا شك سنحاول إدخال التربية البيئية في المناهج التربوية ومن خلال المركز الوضع سيكون أفضل بكثير مما هو حالياً كذلك نحن نقوم بدورنا في القطاع الخاص في مجال التوعية البيئية وقريباً سيتم البدء بحملة موسعة مع إحدى شركات الاتصالات التي قدمت مبادرة بشأن النفايات الإلكترونية بهدف إعادة تدوير الهواتف وستشكل أهمية كبيرة في مجال التوعية البيئية.

في سؤال آخر نجد أنه من الملاحظ وبوضوح أن هناك انتقاداً لشخص المدير العام للهيئة والهيئة بشكل عام من قبل جماعة الخط الأخضر فما الأسباب؟

باعتقادي هذا السؤال يجب أن يوجه إليهم فربما لديهم الإجابة أما بالنسبة لي فممنذ بداية عملي بالهيئة جاءت مختلف الجهات من مؤسسات المجتمع المدني والجماعات الناشطة في العمل البيئي لزيارتنا ومدتنا يد العون لهم وقد كانت لدينا مشاريع ومبادرات مشتركة وأخرها كانت مع جمعية «كوت» ثم سيكون لدينا قريباً تعاون مع جمعية حماية البيئة ولكن أن يكون بابك مفتوحاً ولكن لم يطرقة أحد فهذا ليس مسؤوليتك وجماعة الخط الأخضر تقول إن لديها مشاريع بيئية تؤكد أننا على استعداد للمساهمة فيها بما يساهم في دعم مصلحة البلد ولكن يأتيناك شخص لديه أجندة خاصة فيهاجم أشخاصاً ولا يهاجم عملاً والجماعة في الخط الأخضر دأبوا على مهاجمة شخص المدير أيا كان سواء محمد الصرعاوي أو جاسم بشارة أو علي حيدر وذلك دليل على أن هذا الهجوم لا يخص شخصاً بل موقع المدير ونحن ابوابنا مفتوحة ولو قدم إلينا وقال إن لديه مبادرة ما فسيري كيف سنتعامل معه.

بالنسبة لصندوق دعم الالتزام البيئي وإلى الآن ننتظر ممثلي الجهات المعنية في لجنة تحديد الموقع لعرض دراستنا عن الأماكن البديلة التي حددتها سابقاً وعند التحديد سيكون دور البلدية في عملية التخصيص بمجرد الانتهاء من المسألة، ونحن لا نريد الاستعجال لأننا حين نحدد أي منطقة بديلة يجب أن تكون على إدراك تام بأننا لن نتحول إلى مدينة سكنية أو أنها لن تكون قريبة في يوم ما من مناطق سكنية محتملة لأننا لا نريد حلولاً مؤقتة بل نهائية.

كلنا يعلم أن برنامج عمل الحكومة فيه الكثير من المشاريع التي لا بد أن تطرح على الهيئة لدراسة المردود البيئي الخاص بها فما هذه المشاريع وهل بدأت في دراستها؟ نعم فقد اجتمعنا وبدعوة من وزير الدولة لشؤون التنمية الاقتصادية الشيخ أحمد الفهد مع رئيس جهاز متابعة الأداء الحكومي الشيخ محمد المبارك وأمين عام المجلس الأعلى للتخطيط د. عادل الوقيان وقد تم تسليمنا مشاريع السنة الأولى من برنامج عمل الحكومة وهي قرابة الـ 800 مشروع سنقدها جميع الجهات الحكومية وبعد دراستها تبين لنا أن هناك 134 مشروعاً تقريبا تحتاج إلى دراسة المردود البيئي وأغلبها مشاريع كبرى كمشروع بوبيان ومشروع جسر جابر ومشروع فيلكا ولذلك قامت الإدارة المعنية لدينا بتشكيل فريق متخصص لدراسة مشاريع برنامج عمل الحكومة ونحن الآن بانتظار ورود دراسات وتفاصيل المشاريع للهيئة من الجهات المعنية بإنشائها للبدء بدراسات المردود البيئي المتعلقة بها. أما بقية المشاريع فهي دراسات ستجرها الجهات الحكومية وبالتالي ليست إنشائية وليست بحاجة لدراسات المردود البيئي.

### مشاريع التعويضات

تأخير كبير يصيب مشاريع التعويضات البيئية مع أن المبالغ متوفرة، فأين باتت هذه المشاريع؟ أدرك أن الكويت تأخرت خصوصاً فيما يتعلق بمشاريع البحيرات النفطية التي كلما تأخرت طالت عملية إعادة التأهيل للتربة التي يتسرب إليها النفط ولكنني أعتقد جازماً أن هذا العام سيتم البت بهذه المشاريع خصوصاً أن أغلب مبلغ التعويضات البالغ 3 مليارات دولار قد سلم إلى الكويت وقد قامت مؤخرا اللجنة المركزية للتعويضات البيئية التابعة لهيئة التعويضات بزيارة إلى مقر الأمم المتحدة في جنيف وتم التمسك بأن يتم البدء بعدد من المشاريع هذا العام وستكون 70٪ من المشاريع مخصصة لمشاكل القطاع النفطي والباقي سيخصص للسواحل ودعم إنشاء المحميات وبالتالي سيتم هذا العام تأهيل الشركات المحلية والعالمية وأول المشاريع التي سيتم طرحها البحيرات النفطية بالإضافة إلى المحميات حيث قامت الهيئة منذ 3 أشهر بتشكيل لجنة وتم اختيار الأماكن التي تصلح أن تكون محميات حتى تشكل المحميات 10٪ من أراضي الكويت.

ولكن لماذا تعيد أسباب التأخير إلى عمليات إعادة التأهيل؟

من الصعب أن أحدد الأسباب كونني لم أكن متواجداً في الإدارة في السابق ولكن أعتقد أن هناك مشاكل خارجة عن الإرادة فربما هيئة التعويضات الأخ خالد المصنف يحاول بكل جهده للبدء بأسرع وقت في الاستفادة من التعويضات ولكن يمكن أن تكون الضغوط السياسية وعدم الاستقرار السياسي سابقاً والتناوب بين السلطتين

التي لا بد أن تطرح على الهيئة لدراسة المردود البيئي الخاص بها فما هذه المشاريع وهل بدأت في دراستها؟ نعم فقد اجتمعنا وبدعوة من وزير الدولة لشؤون التنمية الاقتصادية الشيخ أحمد الفهد مع رئيس جهاز متابعة الأداء الحكومي الشيخ محمد المبارك وأمين عام المجلس الأعلى للتخطيط د. عادل الوقيان وقد تم تسليمنا مشاريع السنة الأولى من برنامج عمل الحكومة وهي قرابة الـ 800 مشروع سنقدها جميع الجهات الحكومية وبعد دراستها تبين لنا أن هناك 134 مشروعاً تقريبا تحتاج إلى دراسة المردود البيئي وأغلبها مشاريع كبرى كمشروع بوبيان ومشروع جسر جابر ومشروع فيلكا ولذلك قامت الإدارة المعنية لدينا بتشكيل فريق متخصص لدراسة مشاريع برنامج عمل الحكومة ونحن الآن بانتظار ورود دراسات وتفاصيل المشاريع للهيئة من الجهات المعنية بإنشائها للبدء بدراسات المردود البيئي المتعلقة بها. أما بقية المشاريع فهي دراسات ستجرها الجهات الحكومية وبالتالي ليست إنشائية وليست بحاجة لدراسات المردود البيئي.

بالنسبة لصندوق دعم الالتزام البيئي وإلى الآن ننتظر ممثلي الجهات المعنية في لجنة تحديد الموقع لعرض دراستنا عن الأماكن البديلة التي حددتها سابقاً وعند التحديد سيكون دور البلدية في عملية التخصيص بمجرد الانتهاء من المسألة، ونحن لا نريد الاستعجال لأننا حين نحدد أي منطقة بديلة يجب أن تكون على إدراك تام بأننا لن نتحول إلى مدينة سكنية أو أنها لن تكون قريبة في يوم ما من مناطق سكنية محتملة لأننا لا نريد حلولاً مؤقتة بل نهائية.

كلنا يعلم أن برنامج عمل الحكومة فيه الكثير من المشاريع التي لا بد أن تطرح على الهيئة لدراسة المردود البيئي الخاص بها فما هذه المشاريع وهل بدأت في دراستها؟ نعم فقد اجتمعنا وبدعوة من وزير الدولة لشؤون التنمية الاقتصادية الشيخ أحمد الفهد مع رئيس جهاز متابعة الأداء الحكومي الشيخ محمد المبارك وأمين عام المجلس الأعلى للتخطيط د. عادل الوقيان وقد تم تسليمنا مشاريع السنة الأولى من برنامج عمل الحكومة وهي قرابة الـ 800 مشروع سنقدها جميع الجهات الحكومية وبعد دراستها تبين لنا أن هناك 134 مشروعاً تقريبا تحتاج إلى دراسة المردود البيئي وأغلبها مشاريع كبرى كمشروع بوبيان ومشروع جسر جابر ومشروع فيلكا ولذلك قامت الإدارة المعنية لدينا بتشكيل فريق متخصص لدراسة مشاريع برنامج عمل الحكومة ونحن الآن بانتظار ورود دراسات وتفاصيل المشاريع للهيئة من الجهات المعنية بإنشائها للبدء بدراسات المردود البيئي المتعلقة بها. أما بقية المشاريع فهي دراسات ستجرها الجهات الحكومية وبالتالي ليست إنشائية وليست بحاجة لدراسات المردود البيئي.

كلنا يعلم أن برنامج عمل الحكومة فيه الكثير من المشاريع التي لا بد أن تطرح على الهيئة لدراسة المردود البيئي الخاص بها فما هذه المشاريع وهل بدأت في دراستها؟ نعم فقد اجتمعنا وبدعوة من وزير الدولة لشؤون التنمية الاقتصادية الشيخ أحمد الفهد مع رئيس جهاز متابعة الأداء الحكومي الشيخ محمد المبارك وأمين عام المجلس الأعلى للتخطيط د. عادل الوقيان وقد تم تسليمنا مشاريع السنة الأولى من برنامج عمل الحكومة وهي قرابة الـ 800 مشروع سنقدها جميع الجهات الحكومية وبعد دراستها تبين لنا أن هناك 134 مشروعاً تقريبا تحتاج إلى دراسة المردود البيئي وأغلبها مشاريع كبرى كمشروع بوبيان ومشروع جسر جابر ومشروع فيلكا ولذلك قامت الإدارة المعنية لدينا بتشكيل فريق متخصص لدراسة مشاريع برنامج عمل الحكومة ونحن الآن بانتظار ورود دراسات وتفاصيل المشاريع للهيئة من الجهات المعنية بإنشائها للبدء بدراسات المردود البيئي المتعلقة بها. أما بقية المشاريع فهي دراسات ستجرها الجهات الحكومية وبالتالي ليست إنشائية وليست بحاجة لدراسات المردود البيئي.

يوجد اليوم حوالي 7 مديريين إدارة بالتكليف فهل سيتم تثبيتهم ومتى؟ سيتم تثبيت المديرين بطريقة ديمقراطية فكل موظف مؤهل أن يتسلم الإدارة سيقدم مداخلته متكاملة تتضمن رؤيته للوضع الحالي للإدارة وطموحه في عملية تطوير الإدارة، ومجلس المديرين هو من سيختار المدير بناء على تقديراته وذلك خلال الأسبوعين المقبلين وستكون الصلاحية للمدير نفسه بأن يشكل فريق العمل الخاص بإدارته وفي تعيين رؤساء الأقسام في المناصب الشاغرة في إدارته.

### التفتيش على الشيوخ الصناعية

ذكرت أن فرق التفتيش ستدخل إلى الشيوخ الصناعية قريباً ونحن نعلم مدى الفوضى في تلك المنطقة، فهل سيتخصص تفتيش الهيئة على المصانع أم سيشمل كل ما يتعلق بالمنطقة؟

الشيوخ من المناطق الصناعية التي تعاني من الفوضى لذلك سيتم التفتيش على كل من لديه ترخيص لدراسة مدى الالتزام بالإشراطات البيئية بالإضافة إلى الأمر الذي لا يقل أهمية وهو الوصلات الخفية غير القانونية على مجرور الغزالي الذي يصب في جوف الكويت حيث تم إغلاق جميع المجاري التي تصب فيه وبات بعد تأهيله غير مستعد لاستقبال المجاري حيث أصبحت مياهه شبه راكدة وقد حوطينت وزارة الأشغال بأمر مجرور الغزالي منذ سنوات وهم يعرفون بأن هناك وصلات خفية غير قانونية على هذا الجرور ولكنهم لم يستطيعوا تحديدها وبالتالي سنقوم نحن بهذه الحملة التفتيشية لأن ما يهمنا إيقاف جريان مياه الجرور باتجاه الجوف وذلك لا يمكن أن يحصل عن طريق إغلاقه مباشرة لأن ذلك يؤثر على بعض المنازل هناك والتي تم إيصال مجاري منازلها عن طريق المقاول عبر وصلات خفية للمجرور دون أن يدري صاحب المنزل وهكذا يجب أن تكون وجهتنا المقبلة هي الشيوخ الصناعية خصوصاً أن هناك مواد خطيرة يمكن أن ترمى عبر هذا الجرور مثل الزيوت والمخلفات الكيماوية وستأخذ عمليات التفتيش هذه فترة طويلة ولكن نتمنى أن تنتهي من هذه الحملة بتتوجيه بإغلاق الجرور عبر إيقاف الوصلات والتي تعتبر مخالفاتها أشد وقعا كونها لا تقتصر على الهيئة بل أيضاً على هيئة الصناعة وكذلك وزارة الأشغال ولذلك سنطلب مرافقة فرق الهيئة لفتشيين متخصصين من كلتا الجهتين.

ولو عدنا إلى المنطقة الجنوبية فقد انقضت مدة الأشهر الثلاثة التي أعطيت للجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء بهدف نقل 6 مصانع إلى المناطق الحدودية فأين أصبح الأمر؟

اللجنة الاقتصادية خلال هذه الفترة شكلت لجنتين الأولى برئاسة الهيئة لتحديد الموقع البديل للمنطقة الصناعية والثانية برئاسة وزارة المالية لوضع الأسس

كيف يمكن وصف استراتيجية الهيئة خلال هذه المرحلة؟

منذ بداية وجودي في الهيئة اجتمعت مع المديرين ووضعت أمامهم الرؤية التي ساعمل من خلالها واستطلعت الفترة بين تعييني وصور المرسوم للاجتماع مع كل الموظفين في الهيئة بهدف معرفة نفسياتهم وتلمس مشاكلهم ولسنا أن هناك قصوراً سواء في الكوادر البشرية وتدريبها أو في الكوادر المالية غياب الكادر المالي ولكني أرتقي بعمل الهيئة أنا بحاجة إلى هذه الكوادر كما أن الهيئة لم تأخذ المكثاة التي يجب أن تتمتع بها في المجتمع وكان تواصلها شبه معدوم مع الصحافة حيث لا يظهر عملها الإيجابي بينما يلقي اللوم على غيابها في أي أزمة بيئية تقع، ولذلك حرصنا على التواصل مع الصحافة لإيصال ما نقوم به للمجتمع مما يؤدي إلى معرفة ردود الأفعال من قبلهم ويساهم في تحسين أداء الهيئة أما الأمر الآخر الذي نسعى إليه فهو ضخ دماء جديدة عبر المديرين الشباب الجدد وقد توجهنا ذلك بتدوير ديمقراطي الأسبوع الماضي وهو أول تدوير يحصل منذ إنشاء الهيئة وهذا من باب ترتيب البيت الداخلي ومن ضمن ذلك وضع نظام موجه للدرورات كل موظف وفق مجال عمله ووفق المدة الزمنية التي قضاها في الهيئة بما يفيد مصلحة العمل ويرفع مستوى الكفاءة كما يجب لعمل على تقوية التواصل بين إدارات الهيئة إذ لا يمكن أن تعمل كل إدارة على حدة ولذلك بادرنا بإقامة المناسبات الجماعية ولدينا بشكل أسبوعي فطور جماعي في مكتب المدير العام يجمع المديرين وهذا التواصل سهل علينا كثيراً عملية التعامل عندما شكلنا فريق التفتيش في المنطقة الجنوبية وآتسى العمل ثماره مما جعلنا نبعث بالفريق نفسه للتفتيش على منطقة الشيوخ الصناعية كما سنعمل على القيام بدورنا على مستوى التوعية البيئية التي تعتبر مغيبة بهدف نشرها في المجتمع وأود أن أشير مجدداً إلى أهمية التواصل مع الإعلام الذي ساعد في تحقيق مطالب الهيئة وموظفيها مثل إقرار الهيكلة حيث بات عمل الهيئة معروفاً لدى الجميع وقد شكل ذلك حافزاً لدى الموظفين حيث بات هناك احترام وتقدير من قبل المجتمع الذي اطع على عمل الهيئة عبر الإعلام حيث كان الموظفون يعملون بتعب وجهد دون أن يدري أحد عنهم بسبب الانقطاع عن الإعلام وهذا سبب إسقاطات سلبية عليهم ومن المؤكد أن الموظف لا يعمل من أجل أن يظهر في الإعلام ولكن من باب أولى أن يشعر الموظف بأن عمله مقدر وقد ظهر هذا الأمر بوضوح خلال حادثة مشرف حيث كان للتعامل مع الإعلام مردود إيجابي بإشعار الموظفين بالفخر لما يقومون به من عمل شاق وأعطاهم مزيداً من الدعم وهذا ساهم في الحد من التسرب الوظيفي وقد شكنا ذلك من خلال عودة اثنين من الموظفين إلى الهيئة بعد أن تلقوا عروضاً من القطاع النفطي ومن بينهما الموظفة سميرة الكندري وهذا كان من المستحيل أن يحصل في الفترة السابقة وذلك بسبب الاحترام الذي بات يتمتع به موظف الهيئة وعمله من قبل المتعاملين والمستثمرين وكذلك التواصل مع الإعلام من شأنه تسهيل تفعيل قوانين الهيئة كالمراقبة على المصانع والتفتيش حيث بات من المعلوم أن هناك قانوناً يلزم بذلك.

### الكادر المالي

من الواضح أن التواصل مع الإعلام قد ساهم في تحفيز الموظفين ولكن من ناحية أخرى ليس لديهم حوافز مادية بغياّب الكادر المالي فأين بات وبماذا تعد الموظفين؟

نعم الهيئة العامة للبيئة هي الهيئة الوحيدة التي ليس لديها كادر وهذا الموضوع قد بذل فيه المديرون السابقون جهداً كبيراً وأنا ساكمل ذلك ولكن بأساليب مختلفة خصوصاً أنه تم إقرار الهيكل الوظيفي الذي يعتبر الخطوة الأولى للكادر المالي الذي يؤكد أننا على يقين بأن أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية يدركون أن عمل منسبسي الهيئة أكبر من الحوافز والمردود المالي وهذه القناعة لديهم ستسهل عملية المطالبة بالمساواة مع باقي الهيئات بالرغم من أننا نعرف أن هذه العملية ستأخذ وقتاً طويلاً بين ديوان الخدمة والمجلس إلا أننا نطالب بالمساواة بين العاملين بالهيئة بنفس كادر العاملين في الصناعة حيث إن لدينا قناعة بأن العمل الفني الذي نقوم به لا يقل عن طبيعة عملهم بل يفوقه بمراتب إذ أنهم متخصصون بمراقبة القطاع الصناعي في حين أن موظفي الهيئة يراقبون ويشرفون على جميع القطاعات بما فيها الصناعي وأنا أود إقرار الهيئة كالمراقبة على وأعد الموظفين بأن هذا الملف لن أتخلي عنه قبل أن يقر لأنها حقوقهم ويجب تحصيلها تقديراً لتفانيهم في العمل حيث يجب ألا نخسرههم الهيئة أو البلد لما يقدموه من

◀ لن نوقف التفتيش على منطقة الشيوخ الصناعية قبل إغلاق الوصلات الخفية غير القانونية على مجرور الغزالي

◀ التواصل مع الإعلام شكّل حافزاً قوياً للموظفين بعد أن كان للانقطاع عنه إسقاطات سلبية عليهم

◀ السلطان التشريعية والتنفيذية على اقتناع تام بأن المردود المادي لا يتناسب مع عمل موظفي الهيئة



◀ التغيير الديمقراطي وضخ الدماء الجديدة بين مديري الهيئة سيساهم كثيراً في تحسين أدائها

◀ 134 مشروعاً إنشائياً في السنة الأولى لبرنامج عمل الحكومة ستخضع لدراسة المردود البيئي

◀ مركز للتوعية البيئية قريباً بالتعاون مع «التربية» في الزهراء بهدف تثقيف الطلبة بيئياً



(اسماء العطاروي)

د.صلاح المضحي يتحدثاً للزمنية دارين العلي